

مُلخَص

موضوع الدراسة هو تأثير نصوص اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 1993، وما تلاه من ملاحق واتفاقات وتفاهيمات، في الخطاب الرسمي الفلسطيني، وتحديدًا، المفردات والمصطلحات والمفاهيم التي تضمنتها هذه النصوص والتي تتسق والخطاب الصهيوني الأمني خصوصًا، والدور الذي لعبته في إحداث التحول الذي طرأ على المفردات والمصطلحات والمفاهيم المشكّلة للخطاب الرسمي الفلسطيني المستجّد، خصوصًا فيما يتعلق بطبيعة الصراع وادوات النضال واهدافه. حيث جسّدت هذه الاتفاقات، في مجملها، كما ترى الباحثة، نتاج ممارسة الخطاب الاستعماري الصهيوني/ الإسرائيلي، المؤسس على "الأمن"، لمعرفة متخيلة فرضتها السلطة/ القوة، القائمة على نفي خطاب الآخر (الفلسطيني)، وتكريس هذا الخطاب، في ما تبقى من فلسطين، لتغيير معادلة الصراع بين المستعمر والمستعمّر، بهدف خلع صفة الإستعمار عن المستعمر.

تسعى هذه الدراسة لفحص أثر وأهمية "الخطاب" في عملية التفاوض السياسي، وإلى تبين أثر دلالات المصطلحات والمفردات التي تصاغ منها الاتفاقيات على الترتيبات والتطبيقات العملية والمحددة، قصيرة المدى، التي يجري الاتفاق عليها.

وتكمن إشكاليّة هذه الدراسة في دراسة الخطاب الصهيوني، ومفرداته، التي جرى إدخال جزء منها في اتفاقيات أوسلو، وتسعى الدراسة للمقارنة بين الخطاب الصهيوني التاريخي ونصوص اتفاقيات أوسلو وتطبيقاتها، لتبين كيف أصبحت هذه الاتفاقات المؤقتة، تعني قبول المستعمر بـ"حق" المستعمر، في الوجود بأمن وسلام، وهو ما يخدم تحقيق أهداف الخطاب الصهيوني الاستعماري الإحلالي بالتخلص من صفة المستعمر وإعادة تعريف طبيعة الصراع من حيث قضاياها وأطرافه وسبل إنتهائه وفق ذات الخطاب. وأتاح للمستعمر، بالتالي لاحقاً مطالبة أصحاب الأرض بـ "الاعتراف بيهودية الدولة"، أي إلغاء التاريخ، وليس فقط "تسوية" أو "تنازل" عن أكثر من ثلثي الجغرافيا، مقابل دولة فلسطينية، كما ارتضت القيادة الفلسطينية حين قبلت بقراري مجلس الامن 242 و 338، وكيف أنّ هذا النهج كان يمهد لطلب المزيد من التنازلات، ومن الاعتراف من قبل "المستعمر" ما أدى لتعثر عملية التسوية، حتى كتابة هذه السطور على الأقل عام 2015.

وتضمنت الدراسة خمسة فصول، بحث الفصل الأول منها في مفهوم الخطاب والعلاقة بين الخطاب والمعرفة والسلطة، كشكل من أشكال الأيديولوجيا والهيمنة، والخطاب الاستعماري الصهيوني الإحلالي "المراوغ" بحسب المفكر عبد الوهاب المسيري الذي يركز على خطابين (صامت ومعلن) وفقاً للمفكر شين مكماهون. وبحث الفصل الثاني في أعمدة الخطاب الاستعماري (الإحلالي) للحركة الصهيونية منذ تأسيسها عام 1897، ومركزية الأمن فيها. وتناول الفصل الثالث الخطاب الرسمي التاريخي الفلسطيني. وفي الفصل الرابع، تناولت الدراسة نصوص الاتفاقات الموقعة والمفاهيم والمفردات والمصطلحات التي تضمنتها، فيما بحث الفصل الخامس من الدراسة مدى تأثير الخطاب الرسمي الفلسطيني بنصوص هذه الاتفاقات، بما تضمنته من مفاهيم الخطاب الأمني الصهيوني، حيث مرّ الخطاب الرسمي المستجد ما بعد التوقيع على هذه الاتفاقات بثلاث مراحل.